التحليل المكانى لاتجاهات الصادرات الصناعية المصرية
"دراسة فى جغرافية التجارة الدولية"

د. إيناس صبرى بندارى(*)

الملخص :

موضوع تنمية الصادرات الصناعية المصرية يحتل مكانة بارزة من بين مجالات اهتمام المسئولين عن إدارة النشاط الاقتصادى ، وذلك لما لها من دور فى الحد من المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها البلاد ، وقد انعكس ذلك الاهتمام فى مجالات كثيرة منها إنشاء مركز تنمية الصادرات وإنشاء هيئة الرقابة على الصادرات وبنك تنمية الصادرات بالإضافة إلى المعاملة الضريبية المتميزة للمصدرين والتخفيف من القيود الإدارية التى تواجه المصدرين وغير ذلك من الأساليب .

ورغم كل هذه الجهود فإن موقف الصادرات الصناعية المصرية لم يتحسن كثيراً فقد اتجهت بعض الصادرات الصناعية المصرية إلى الانكماش بل والتوقف فى بعض المجالات ، وذلك بسبب ظهور سلع أجنبية منافسة من حيث الجودة أو التصميم أو ملاءمتها لظروف وأذواق المستهلك الخارجى ، بالإضافة إلى الارتفاع النسبى لتكلفة المنتجات المصرية وهو ما أثر على استراتيجية المنافسة السعرية لتلك المنتجات ناهينا عن المشاكل والمعوقات الإدارية التى يواجهها المصدر المصرى .

ولذلك يستهدف هذا البحث بصفة أساسية تحديد اتجاهات الصادرات الصناعية المصرية إلى دول العالم ، وفى ضوء هذا التحليل طرحت خريطة مقترحة لتنمية الصادرات الصناعية المصرية ، من خلال تعظيم الاستفادة من الصناعات التى تتميز مصر فى إنتاجها بميزة نسبية ظاهرة .

وجاء البحث فى خمسة عناصر سبقتها مقدمة وانتهت بالخاتمة ، تناولت المقدمة نبذة عن الموضوع ، والمشكلة البحثية ، وأهداف الدراسة ، والدراسات

(*) مدرس الجغرافيا بكلية الأداب جامعة الزقازيق ، عدد ٤٤، يوليو ٢٠١٨ ص ص ٤٧٥ - ٥١٨ .

السابقة، وانتهى البحث بخاتمة وتوصيات ، بالإضافة إلى الملاحق ، وقائمة المراجع والمصادر العربية والأجنبية .

الكلمات الافتتاحية : (الصادرات الصناعية ، الإنتاج الصناعى ، قوة الصادرات الصناعية ، التركيب السلعى ، الميزة النسبية الظاهرة) .

عناصر البحث :

أولاً : تطور الصادرات الصناعية المصرية فى الفترة من ١٩٩١م إلى ٢٠١٦م .

ثانياً : التوزيع المكانى للصادرات الصناعية المصرية لدول العالم عام ٢٠١٦م .

ثالثاً : التركيب السلعى للصادرات الصناعية المصرية لدول العالم .

رابعاً : المعوقات التى تواجه الصادرات الصناعية المصرية

خامساً : إمكانات تنمية الصادرات الصناعية المصرية .

وضم البحث (٨) خريطة وشكلاً بيانياً جميعها من عمل الباحثة مستخدمة الحاسب الألى فى تنفيذها وإخراجها فى صورتها النهائية ومستعينة ببعض البرامج لهذا الغرض وأهمها Arc GIS و Microsoft Excel ، وضمت (٧) جدولاً إحصائياً و (٥) ملحقاً جميعها من تصميم الباحثة .

تمهيد :

تعد تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسة الاقتصادية فى الوقت الراهن حيث تحتدم المنافسة بين الدول فى مختلف الأسواق العالمية ، كما تزداد أهمية تنمية الصادرات فى ضوء الدور الحيوى الذى تلعبه فى زيادة الإنتاج المحلى وتوفير فرص للعمالة وتوفير موارد من النقد الأجنبى ، هذا بالإضافة إلى دور الصادرات فى إحداث التوازن فى ميزان المدفوعات وزيادة الاستثمار وزيادة الإنتاجية ومن ثم انخفاض أسعار السلع الوطنية .

وقد شهدت الصادرات المصرية زيادة ملموسة فى السنوات الأخيرة حيث ارتفعت الصادرات من ١٢ مليار جنيه عام ١٩٩٦م إلى ٢٠١,٧ مليار جنيه عام

٢٠١٦م ، ومع ذلك فإن وضع مصر الراهن على خريطة التصدير العالمية يشير إلى ضرورة السعى لتحقيق طفرة فى الصادرات مع الارتقاء بهيكلها وجودتها ومحتواها التقنى .

ويمكن القول أن الآمال فى التنمية الفعالة للصادرات فى المستقبل معقودة إلى حد كبير على التوسع فى الصادرات الصناعية ، ويرجع ذلك إلى أن امكانيات التوسع فى الصادرات الزراعية مرتبط بالرقعة الزراعية المحدودة فى الوقت الذى يزيد الطلب المحلى عليها بمعدلات كبيرة نتيجة للزيادة السريعة للسكان .

المشكلة البحثية :

على الرغم من تحسن السياسة الاقتصادية إلا أن هناك تناقضاً كبيراً بين امكانات التصدير الهائلة فى مصر وضآلة الصادرات الصناعية المصرية ، فنحن فى حاجة إلى الإجابة على سؤال لمن نصدر ؟ وتتطلب الإجابة على هذا السؤال تحليل لاتجاهات الصادرات الصناعية المصرية والتكتلات والدول التى نصدر إليها ، كما تتطلب الإجابة على هذا السؤال أيضاً دراسة الصادرات الصناعية من حيث التركز الجغرافى والتركز السلعى وذلك لمعرفة الإمكانات والفرص المتاحة سواء من حيث إدخال منتجات تصديرية جديدة أو الحصول على أسواق تصديرية جديدة ، لذلك كان اختيار دراسة الصادرات الصناعية موضوعاً لهذا البحث .

أهداف الدراسة :

الهدف الرئيسى من الدراسة هو تحديد اتجاهات الصادرات الصناعية المصرية إلى دول العالم من خلال :

١- عرض وتحليل التطور التاريخى للصادرات الصناعية المصرية لدول العالم .

٢- دراسة التوزيع المكانى للصادرات الصناعية المصرية لدول العالم.

٣- تحديد العوامل المؤثرة فى حركة الصادرات الصناعية المصرية لدول العالم .

٤- دراسة التركيب السلعى للصادرات الصناعية المصرية لدول العالم.

٥- تحليل هيكل الصادرات الصناعية المصرية لمعرفة أهم السلع التى تتميز فيها مصر بميزة تنافسية .

٦- رصد المشكلات التى تواجه الصادرات الصناعية المصرية لدول العالم واقتراح وسائل علاجها .

٧- تحديد إمكانات تنمية الصادرات الصناعية المصرية .

الدراسات السابقة :

شغلت قضية الصادرات المصرية حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين فى الدراسات الاقتصادية والسياسية والجغرافية ، وتركزت مجمل الدراسات حول الصادرات المصرية وأساليب تنميتها والمعوقات التى تواجهها عموماً، وتندر كثيراً الدراسات الجغرافية فى موضوع الصادرات الصناعية المصرية ، ومعظم ما تم كتابته فى هذا الموضوع لا يتعدى سطور أو صفحات قليلة فى الدراسات والبحوث الجغرافية ، ولم تخصص دراسة واحدة لتناول موضوع اتجاهات الصادرات الصناعية المصرية .

أولاً : تطور الصادرات الصناعية المصرية فى الفترة من ١٩٩١م إلى ٢٠١٦م

لعل أولى الخطوات الواجب اتباعها فى تحديد واقع الصادرات الصناعية المصرية هى إلقاء الضوء على التطورات والاتجاهات التى أخذتها الصادرات الصناعية المصرية خلال الفترة السابقة .

فلقد اتسمت الصادرات المصرية بالصعود المستمر ، ويتضح ذلك تفصيلاً من بيانات الجدول رقم (١) والذى يعرض تطور قيمة الصادرات الصناعية المصرية خلال الفترة (١٩٩١م – ٢٠١٦ م) ، ويرجع السبب فى اختيار عام ١٩٩١م كبداية لدراسة تطور الصادرات الصناعية المصرية إلى أن فى هذا العام بدأت المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى اتبعته الحكومة المصرية والذى كان يعتمد إلى حد كبير على الصادرات المصرية لدول العالم كأداه لتحسين الحالة الاقتصادية لمصر .

جدول رقم (١) : تطور قيمة الصادرات الصناعية المصرية إلى دول العالم والإنتاج الصناعى خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٦م)

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	قيمة الصادرات الصناعية لدول العالم	إجمالى قيمة الصادرات لدول العالم	نسبة مساهمة الصادرات الصناعية بالنسبة إلى إجمالى الصادرات المصرية	قيمة الإنتاج الصناعى	نسبة مساهمة الصادرات الصناعية بالنسبة إلى إجمالى الإنتاج الصناعى
١٩٩١	٤٥٩٥	١١٨٩٨	٣٨,٦	٥٤٩٤٣	٨,٤
١٩٩٦	٥٢٦٣	١٢٠٠٤	٤٣,٨	٩٥٧٣٢	٥,٥
٢٠٠١	١٢٤٨٣	٤٥٦٢١	٢٧,٣	١٧١٩٤٠	٧,٣
٢٠٠٦	٢٣٢٥٧	٧٨٨٦٤	٢٩,٥	٣٩١٠٢٤	٦
٢٠١١	١١٨٤٠١	١٨٨٣٥١	٦٢,٨	٦٠٧٧٧٥	١٩,٥
٢٠١٦	١٥٢٩٥٢	٢٠١٧٧٣	٧٣,٨	٦٥٦٢٩٨	٢٣,٣

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، سنوات متفرقة ، والنشرة السنوية للإنتاج الصناعى السلعى ، سنوات متفرقة

شكل رقم (١) : تطور قيمة الصادرات والصادرات الصناعية إلى دول العالم خلال الفترة (١٩٩١م – ٢٠١٦م)

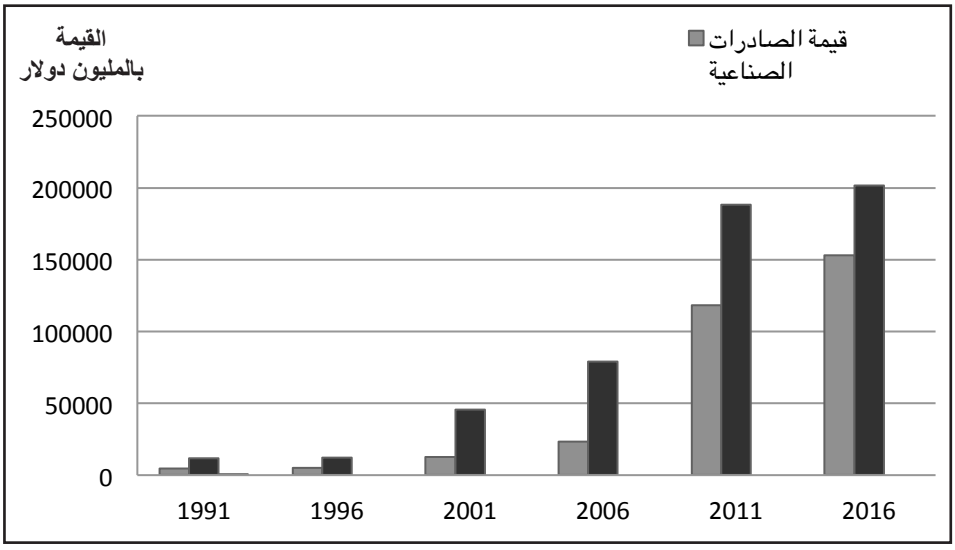

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، سنوات متفرقة ، والنشرة السنوية للإنتاج الصناعى السلعى ، سنوات متفرقة .

وبتحليل بيانات جدول (١) وشكل (١) يتبين إنه خلال هذه الفترة الممتدة من « ١٩٩١م – ٢٠١٦م « ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية المصرية إلى دول العالم بمعدل نمو قدره ٣٢٢٨,٦٪ ، حيث بلغت قيمة الصادرات الصناعية المصرية ١٥٢,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٦م بنسبة ٧٣,٨٪ من إجمالى الصادرات المصرية .

وتوضح بيانات الجدول السابق أيضاً حدوث تقلب فى قيمة الصادرات الصناعية بالنسبة لإجمالى الصادرات المصرية بين الارتفاع والانخفاض بصورة مستمرة وإن كان الشكل العام لها يعتبر تصاعدياً ، حيث أخذت نسبة الصادرات الصناعية لإجمالى الصادرات المصرية فى الزيادة خلال الفترة (١٩٩١م – ١٩٩٦م) فبينما كانت قيمتها ٣٨,٦٪ عام ١٩٩١م ارتفعت لتصل ٤٣,٨٪ عام ١٩٩٦م ، ثم أخذت بعد ذلك فى التناقص مرة أخرى خلال الفترة (٢٠٠١م – ٢٠٠٦م) لتصل إلى ٢٩,٥٪ عام ٢٠٠٦م ، ثم بلغت أقصاها ٧٣,٨٪ فى عام ٢٠١٦م .

ويتبين من بيانات الجدول والشكل السابقين أن الصادرات الصناعية المصرية تتخذ اتجاهاً عاماً صعودياً ، كما تتأثر قيمة الصادرات الصناعية بعوامل كثيرة داخلية وخارجية أهمها الإنتاج الصناعى ، وهذا فضلاً عن السياسات الاقتصادية وخاصة سياسات التصدير وسياسات تحرير سعر الصرف والأسعار العالمية والأسعار المحلية لهذه السلع .

ويعتبر التغير فى الإنتاج الصناعى من أهم العوامل المؤثرة فى الصادرات الصناعية المصرية وتشير بيانات الجدول (١) إلى ارتفاع نصيب الصادرات الصناعية من ٨,٤٪ من الإنتاج الصناعى عام ١٩٩١م إلى ٢٣,٣٪ فى عام ٢٠١٦م .

ولدراسة العلاقة بين تطور كل من الصادرات الصناعية والإنتاج الصناعى خلال الفترة «١٩٩١ – ٢٠١٦ م» تم حساب معامل الارتباط [١]* بين المتغيرين (

١ * معامل ارتباط بيرسون

$$ر = \frac{ن \text{مجـ} س ص - (\text{مجـ} س)(\text{مجـ} ص)}{\sqrt{ن \text{مجـ} س^{٢} - (\text{مجـ} س)^{٢}} \cdot \sqrt{(ن \text{مجـ} ص^{٢}) - (\text{مجـ} ص)^{٢}}}$$

الصادرات الصناعية و الإنتاج الصناعى) حيث تعبر الصادرات الصناعية عن المتغير التابع ويعبر الإنتاج الصناعى عن المتغير المستقل باعتبار الأخير من أهم العوامل المسئولة عن التغير فى الصادرات الصناعية ، وكانت نتيجته (٠,٦) أى أن هناك ارتباط طردى متوسط ويدل معامل الارتباط هذا على قوة العلاقة بين الصادرات الصناعية والإنتاج الصناعى فعندما ترتفع قيمة الإنتاج الصناعى ترتفع قيمة الصادرات الصناعية والعكس صحيح .

ويمكننا أن نستنتج من الجدول والشكل السابقين أن انخفاض معدل نمو الإنتاج الصناعى سبباً رئيسياً فى انخفاض معدل نمو الصادرات الصناعية المصرية بعد عام ٢٠١١م ، حيث تعد الأحداث التى شهدتها مصر منذ ثورة يناير ٢٠١١م كانت أشد تأثيراً عن غيرها من الأزمات التى تعرضت لها مصر على أداء التجارة الخارجية حيث انخفض معدل نمو الإنتاج الصناعى مما أثر بشكل مباشر على انخفاض الصادرات الصناعية لتبلغ نحو ١٥٢,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٦م .

ثانياً : التوزيع المكانى للصادرات الصناعية المصرية لدول العالم عام ٢٠١٦م

تبلغ قيمة صادرات مصر الصناعية لدول العالم عام ٢٠١٦م حوالى ١٥٢,٩ مليار جنيه تتوزع على ١٤٣ دولة، وفى الجزء التالى سوف يتم تناول مجموعة من الأساليب الكمية لتوضيح صورة التوزيع الجغرافى للصادرات الصناعية المصرية تفصيلياً.

1- ١- تركز الصادرات الصناعية المصرية :

التركز يعنى مدى تأثير المقومات المختلفة فى جذب الصادرات إلى إقليم محدد، ولقياس تركز الصادرات فى منطقة معينة يمكن الحصول عليه كالأتى [١] :

---

[١] على أحمد هارون : أسس الجغرافية الاقتصادية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ٥١٩

- معرفة النسبة المئوية لقيمة الصادرات الصناعية فى القارة إلى قيمة الصادرات الصناعية على مستوى العالم كالأتى :

قيمة الصادرات الصناعية فى القارة ÷ قيمة الصادرات الصناعية للعالم * ١٠٠

(وإذا قلت النسبة المئوية عن ٣٠ لا يكون هناك تركز للصادرات ، أما إذا تراوحت النسبة بين ٣٠ – ٦٠ فإن الصادرات لا تكون متركزة تركزاً كبيراً ، أما إذا زادت عن ٦٠ فإنها تصبح متركزة تركزاً كبيراً)

جدول (٢) : تركز الصادرات الصناعية المصرية فى قارات العالم

القيمة بالمليون جنيه

قارات العالم	قيمة الصادرات الصناعية المصرية	٪ من إجمالى الصادرات الصناعية على مستوى العالم (معامل التركز)
أفريقيا	٢٩٢٥٤	١٩,١
آسيا	٥٨٥٨٧	٣٨,٣
أوروبا	٥١٣٢١	٣٣,٦
أمريكا الشمالية	١١٤٢٧	٧,٥
أمريكا الجنوبية	٢١٨٦	١,٤
أستراليا	١٧٧	٠,١
الإجمالى	١٥٢٩٥٢	١٠٠

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٦م .

شكل (٢) : تركز الصادرات الصناعية المصرية فى قارات العالم

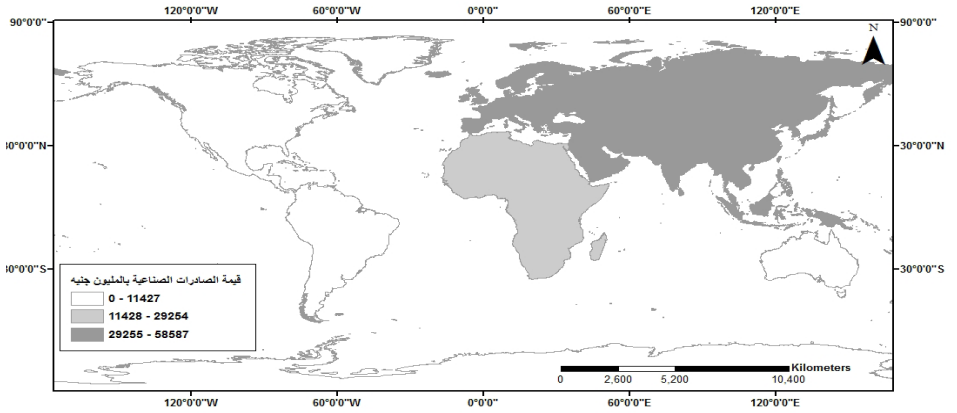

المصدر : الخريطة من إعداد الباحثة بناءاً على بيانات الدراسة

يتضح من بيانات الجدول (٢) والشكل (٢) أن صادرات مصر الصناعية تتميز بتوسط تركزها الجغرافى فى قارتى أسيا وأوربا فحصلت الأولى على ٣٨,٣ ٪ والثانية على ٣٣,٦٪ من إجمالى الصادرات الصناعية ، أذن استأثرت دول قارتى أسيا وأوروبا على ٧١,٩٪ من إجمالى الصادرات الصناعية على مستوى القارات الستة .

وعلى الرغم من أن مصر دولة أفريقية إلا أن نصيب الصادرات الصناعية المصرية

المتجهة إلى دول إفريقيا تمثل نسبأ بسيطة للغاية فبالنظر لبيانات الجدول رقم (٢) يتضح أن نسبة صادرات مصر الصناعية إليها تصل إلى ١٩,١٪ فقط أى لا يوجد تركز للصادرات الصناعية المصرية وتأتى فى المركز الثالث بعد أسيا وأوروبا ، وطالما كانت الصادرات الصناعية المصرية لها القدرة على التواجد فى أسواق العديد من دول العالم فإنه من المنطقى كان بإمكانية هذه السلع التواجد فى أسواق أفريقيا .

ومعنى ذلك أن أسيا وأوربا وأفريقيا تعد أهم المواقع الجغرافية فى أهميتها النسبية فيتركز بها ٩٠,٩ ٪ من إجمالى الصادرات الصناعية المصرية ، وفى باقى القارات والتى تقل بها النسبة بشكل واضح حيث تصل نسبة التركز الصناعى بالقارات الثلاثة مجتمعة أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأستراليا ٩٪ فقط ، وهو ما يدعونا للبحث عن السبل التى نستطيع عن طريقها تعويض انخفاض نسب الصادرات الصناعية المصرية إلى أفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأستراليا وتحديد السبل التى من شأنها رفع قيمة الصادرات الصناعية المصرية إليها .

وبالرغم من أن تركيز هذا الجزء قد انصب على استعراض التوزيع الجغرافى للصادرات الصناعية على مستوى القارات إلا أن محور ارتكاز الدراسة الحالية هو التوزيع على مستوى الدول .

٢ - التوزيع الجغرافى لقوة الصادرات الصناعية المصرية فى دول العالم:

فى هذا الجزء سيتم التعرف على قوة الصادرات الصناعية المصرية فى كل دولة من دول العالم وذلك حتى يسهل أمر مقارنتها ، ولحساب قوة أو أهمية الصادرات الصناعية فى الدول سيتم الاعتماد على معادلة [٢] .

ويتضح من بيانات الملحق رقم (١) والشكل (٣) نتيجة حساب مؤشر قوة

(٢) محمد محمود إبراهيم الديب : الصناعات الغذائية فى مصر تحليل فى التنظيم المكانى والتركيب والأداء ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ٢٤٠

- أهمية متغير قيمة الصادرات = قيمة الصادرات الصناعية فى الدولة الواحدة ÷ إجمالى قيمة الصادرات الصناعية لدول العالم * ١٠٠

- ضرب النسبة المئوية * ١٤٣ والرقم (١٤٣) هو محدد القوة وهو عدد الدول التى يتم تصدير الصادرات الصناعية إليها

الصادرات الصناعية المصرية بدول العالم ومنه يمكن تصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات طبقاً لقوة الصادرات الصناعية كالأتى :

شكل (٣) : التوزيع الجغرافى لقوة الصادرات الصناعية المصرية إلى دول العالم عام ٢٠١٦م

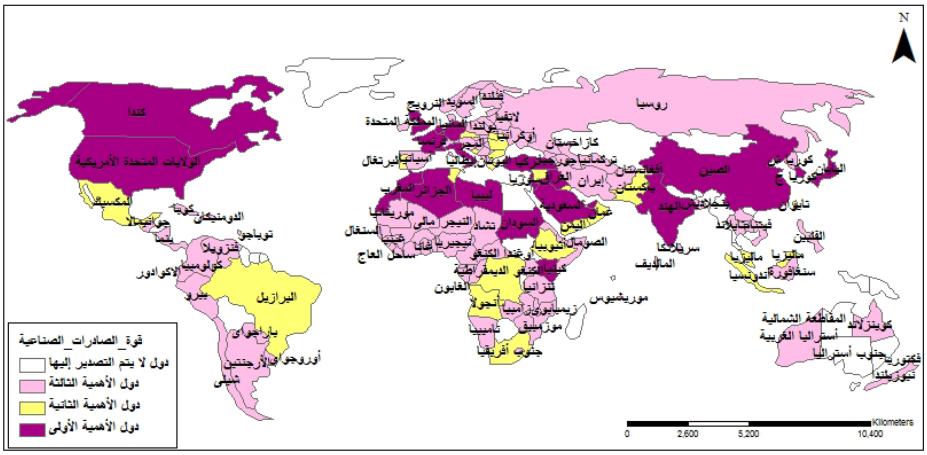

المصدر : الخريطة من إعداد الباحثة بناءاً على بيانات الدراسة

أ- دول الأهمية الأولى (+ ٢٠٠)

تشمل هذه الفئة ٢٢ دولة ترتيبهم من الأكبر من حيث قيمة الصادرات الصناعية المصرية إليها كالأتى (إيطاليا ، السعودية ، الهند ، تركيا ، ليبيا ، المملكة المتحدة ، كندا ، الأردن ، فرنسا ، العراق ، لبنان ، السودان ، بلجيكا ، كوريا الجنوبية ، ألمانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، المغرب ، الصين ، الإمارات ، الجزائر ، كينيا ، اليابان) فتمثل الصادرات الصناعية المصرية إلى هذه المجموعة من الدول نسبة كبيرة من إجمالى الصادرات والتى تمثل ١١٢,١ مليار جنيه أى ٧٣,٣٪ من إجمالى الصادرات الصناعية المصرية لدول العالم .

ب- دول الأهمية الثانية (٢٠٠ ــ ٥٠)

تضم هذه الفئة ٢٤ دولة (سوريا ، تونس ، الكويت ، هولندا ، جنوب أفريقيا ، قبرص ، اليمن ، اليونان ، البرازيل ، الكنغو ، البرتغال ، باكستان ، ماليزيا ، مالطا ، بلغاريا ، قطر ، أنجولا ، أثيوبيا ، أندونسيا ، تايوان ، التشيك ، سلوفانيا ، المكسيك

، عمان) أستحوذت على ١٥,٦٪ من إجمالى الصادرات الصناعية المصرية .

٥- دول الأهمية الثالثة (٤٩ -)

تضم هذه الفئة باقى الدول والتى يبلغ عددها ٩٧ دولة وتستحوذ على ١١,١ ٪ فقط من إجمالى الصادرات الصناعية المصرية ، وهى نسبة منخفضة للغاية عند مقارنتها بدول الأهمية الأولى والثانية .

أتضح من العرض السابق لخريطة الصادرات الصناعية المصرية أنها تتميز بالانتشار الجغرافى ولكن بنسب متفاوتة فهناك دول تزداد أهميتها النسبية من خلال استحواذها على نسبة كبيرة من قيمة الصادرات الصناعية المصرية وهناك دول أخرى يقل نصيبها من هذه القيمة ، وفيما يلى عرض لأهم الملاحظات حول التوزيع المكانى للصادرات الصناعية المصرية لدول العالم :

- الجزء الأكبر من الصادرات الصناعية المصرية يتجه إلى أكثر الدول تقدماً خاصة دول الاتحاد الأوروبى [٤(١)] والذى يستحوذ على صادرات صناعية مصرية بقيمة ٤٠,٣ مليار جنيه أى ما يمثل ٢٦,٤٪ من إجمالى صادرات مصر الصناعية للعالم ، وإذا نظرنا إلى الدول الصناعية فقط [٥(١)] سنجد أنها تستحوذ على صادرات صناعية بقيمة ٤١,٢ مليار جنيه أى ما يمثل ٢٤,٦٪ من إجمالى الصادرات الصناعية المصرية عام ٢٠١٦م ، وتقع الدول السبع ضمن دول الأهمية الأولى.
- يعد البعد الجغرافى مؤشراً لنفقات النقل إذ أنه كلما زادت المسافة بين الدول تزداد نفقات النقل وتقل تدفقات التجارة الدولية بينهم وذلك بفرض ثبات باقى العوامل الأخرى ، وعلى هذا فإنه بانخفاض البعد

٤ (١) الاتحاد الأوروبى ويشار إليه باختصار EU : مجموعة من الدول الأوروبية لها أنشطة عديدة المرتبطة ، ويبلغ عددها حاليًا ٢٨ دولة هم : النمسا – قبرص – فنلندا – المجر – ليتوانيا – بولندا – سلوفينيا – بلجيكا – التشيك – فرنسا – أيرلندا – لوكسمبورج – البرتغال – أسبانيا – بلغاريا – الدنمارك - ألمانيا – إيطاليا – مالطا – رومانيا – السويد – كرواتيا – إستونيا – اليونان – لاتفيا – هولندا – سلوفاكيا - المملكة المتحدة .

٥ (1) الدول الصناعية هى الدول الرائدة ذات الاقتصادات المتقدمة والتى شكلت مجموعة تسمى G7 " The group of seven " ، أعضاء تلك المجموعة هم (كندا – فرنسا – ألمانيا – إيطاليا – اليابان – المملكة المتحدة – الولايات المتحدة) ، مع العلم أن منهم ٤ دول من دول الاتحاد الأوروبى .

الجغرافى يزداد الدافع لحركة التجارة الدولية ، ويظهر ذلك بوضوح على الدول القريبة جغرافياً من مصر تأتى جميعها فى دول الأهمية الأولى من حيث قوة الصادرات الصناعية المصرية إليها مثل دول (السعودية ، تركيا ، ليبيا ، الأردن ، العراق ، لبنان ، السودان ، المغرب ، الإمارات ، الجزائر) .

- يأتى إجمالى الصادرات الصناعية المصرية المتجهة إلى الدول العربية بنسبة ٣١,٨٪ من إجمالى الصادرات الصناعية المصرية ، ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى ما تواجهه بعض الدول مثل ليبيا والعراق وسوريا واليمن من تحديات سياسية وأمنية خلال الفترة الأخيرة مما أدى إلى تراجع الصادرات الصناعية إلى هذه الدول .
- لا يتم تصدير أياً من صادرات مصر الصناعية إلى دول آسيا الوسطى [٢]٦ فيما عدا دولة كازاخستان والتى تستوعب ٠,٠٥٪ من صادرات مصر الصناعية إلى قارة آسيا وهى نسبة محدودة للغاية ، وقد يرجع انخفاض نسبة مساهمة مصر فى تصدير منتجاتها الصناعية إلى هذه الدول أنها كانت تعانى فى فترات عديدة من تدنى أحوالها الاقتصادية والسياسية رغم ما تملكه من موارد طبيعية لاسيما مجال النفط والغاز الطبيعى واليورانيوم ، الأمر الذى استرعى انتباه الأقطاب الدولية والإقليمية تحديدًا إسرائيل والتى سرعان ما ثبتت أقدامها فى تلك المنطقة مستغلة بذلك ضعف الحضور العربي فى تلك الدول .

كما يبدو أن العائق الجيوبولتيكى واضحًا سواء من حيث بعد المسافة أو افتقاد تلك الدول لمسطحات مائية مشاطئة مما يجعلها دولاً حبيسة ، ما يدفع للتبادل التجارى بالنقل الجوى أو عبر موانىء روسيا وأوكرانيا المطلة على البحر الأسود ، وهو ما يرفع فى مجمله من تكلفة التصدير

[٢] دول آسيا الوسطى : عقب انهيار الاتحاد السوفيتى حصلت جمهوريات آسيا الوسطى على استقلالها ، وتشمل خمس جمهوريات هى طاجيكستان ، كازاخستان ، أوزبكستان ، قيرغيزستان ، وتركمنستان ، وتبلغ مساحة هذه الكيانات الوليدة حوالى ٤ ملايين كم٢، أى تشكل حوالى ٨,٣٪ من مساحة القارة الآسيوية .

إلى هذه الدول الأمر الذى أدى إلى إحجام رجال الأعمال المصريين عن الدخول إلى أسواق جمهوريات آسيا الوسطى .

- يرجع أسباب انخفاض صادرات مصر الصناعية لإفريقيا إلى أن المعاملات التجارية الإفريقية تتم مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكة مما يحد من فرص التبادل التجارى بين مصر وأفريقيا حيث تسيطر الشركات الاستعمارية على اقتصاديات الدول الإفريقية ويقتصر تسويق المنتجات الصناعية المصرية على ٤٤ دولة من أصل ٥٤ دولة .
- على الرغم من أهمية دولة جيبوتى الاستراتيجية للأمن القومى المصرى كونها تطل على مضيق باب المندب والذى يعد المدخل الرئيسى للبحر الأحمر إلا أن الصادرات الصناعية المصرية إليها لا تتجاوز ١١٣ مليون جنيه أى ما يمثل ٠,٣٪ من إجمالى صادرات مصر الصناعية إلى إفريقيا ، وبالتالى فهى تعد سوقاً جيداً لصادرات مصر الصناعية نظراً لسهولة عملية النقل الملاحى بسبب القرب الجغرافى من مصر ووقوعها على البحر الأحمر مباشرة ، خاصة وأنها تعتمد بشكل أساسي على استيراد كافة احتياجتها الصناعية من الخارج .
- يأتى إجمالى الصادرات الصناعية المصرية المتجهة إلى شرق أوروبا ٢,٩ مليار دولار بنسبة ١,٩٪ من إجمالى الصادرات الصناعية للعالم ، ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع تكلفة المنتجات المصرية وانخفاض جودتها فهذه الدول تعتمد على صادراتها من السلع منخفضة القيمة ومرتفعة الجودة

ثالثاً : التركيب السلعى للصادرات الصناعية المصرية

تنقسم الصادرات الوطنية طبقاً لدرجة التصنيع إلى ست مجموعات (الوقود، القطن الخام، المواد الخام، السلع نصف المصنعة ، السلع تامة الصنع، الطاقة الكهربائية) ، وتأتى الصادرات الصناعية هنا فى تصنيفين هما السلع نصف المصنعة والسلع تامة الصنع ويشكل كلاً منهما ٧٥,٨٪ من إجمالى الصادرات المصرية .

جدول (٣) : الصادرات الوطنية طبقا لدرجة التصنيع

الصادرات طبقا لدرجة التصنيع	القيمة بالمليون جنيه	٪ من إجمالى الصادرات
الوقود	٢٩٤٦٦	١٤,٦
القطن الخام	٥٦٣	٠,٣
المواد الخام	١٨٤٣٨	٩,١
السلع نصف المصنعة	٤٣٠١٥	٢١,٣
السلع تامة الصنع	١٠٩٩٣٧	٥٤,٥
الطاقة الكهربائية	٣٥٤	٠,٢
الإجمالى	٢٠١٧٧٣	١٠٠

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٦م .

شكل (٤) : الصادرات الوطنية طبقا لدرجة التصنيع

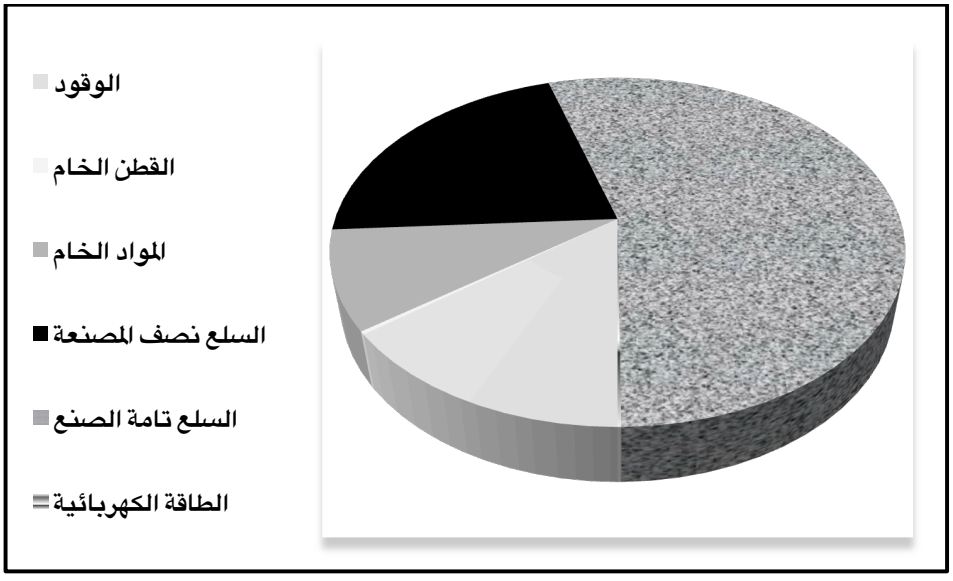

المصدر : الشكل من إعداد الباحثة بناءاً على بيانات الدراسة

ويتضح من بيانات الجدول (٣) والشكل (٤) أن صادرات مصر من السلع تامة الصنع بلغت ١٠٩,٩ مليار جنيه تشكل ٥٤,٥٪ من إجمالى قيمة الصادرات المصرية لدول العالم ، فى حين حققت صادرات مصر من السلع نصف المصنعة ٢١,٣٪ من إجمالى قيمة الصادرات المصرية .

ونستنتج من ذلك أن الصادرات الصناعية - المصنعة ونصف المصنعة – تشكل ٧٥,٨٪ من إجمالى الصادرات الصناعية ، مما يعنى أن لها دور هام فى تنمية الصادرات المصرية عموماً ويرجع ذلك إلى حجم الاستثمارات الموجهة للصناعة والكهرباء فى السنوات الأخيرة ، وفيما يلى تحليل للتركيب السلعى للصادرات الصناعية المصرية :

1- تحليل الهيكل الصناعى للصادرات الصناعية المصرية :

فيما يلى جدول يوضح تصنيف الصادرات الصناعية المصرية على خمسة قطاعات صناعية إنتاجية خلال الفترة (١٩٩٦م حتى ٢٠١٦م) بيانها كالتالى :

جدول (٤) : الهيكل الصناعى للصادرات الصناعية المصرية

القيمة بالمليون جنيه

الصادرات الصناعية	١٩٩٦م		٢٠٠٦م		٢٠١٦م	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الصناعات الغذائية والمشروبات	٧٢٠	١٥,٦	٢١٦١	١٥,٢	٩٢٢٩	٦
صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود والأحذية	٢٢٥٠	٤٨,٨	٢٢٩٧	١٦,٢	٤١٣٤٦	٢٧
الصناعات الكيماوية والأدوية ومستحضرات التجميل والعقاقير الطبية	١٠١	٢,٢	٢٨٩٤	٢٠,٤	٥٣٨٧٦	٣٥,٢
الصناعات المعدنية الأساسية	١٣٧٠	٢٩,٧	٥٧٧٦	٤٠,٨	٣٣٥٩١	٢٢
صناعة مواد البناء والأخشاب والحراريات والزجاج والبللور	١٠٤	٢,٢	١٠٤٥	٧,٤	١٤٥٣٢	٩,٥
صناعات هندسية كهربائية وغير كهربائية	٧٠	١,٥			٣٧٨	٠,٣
الإجمالى	٤٦١٥	١٠٠	١٤١٧٣	١٠٠	١٥٢٩٥٢	١٠٠

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٦م .

شكل (٥) : الهيكل الصناعى للصادرات الصناعية المصرية

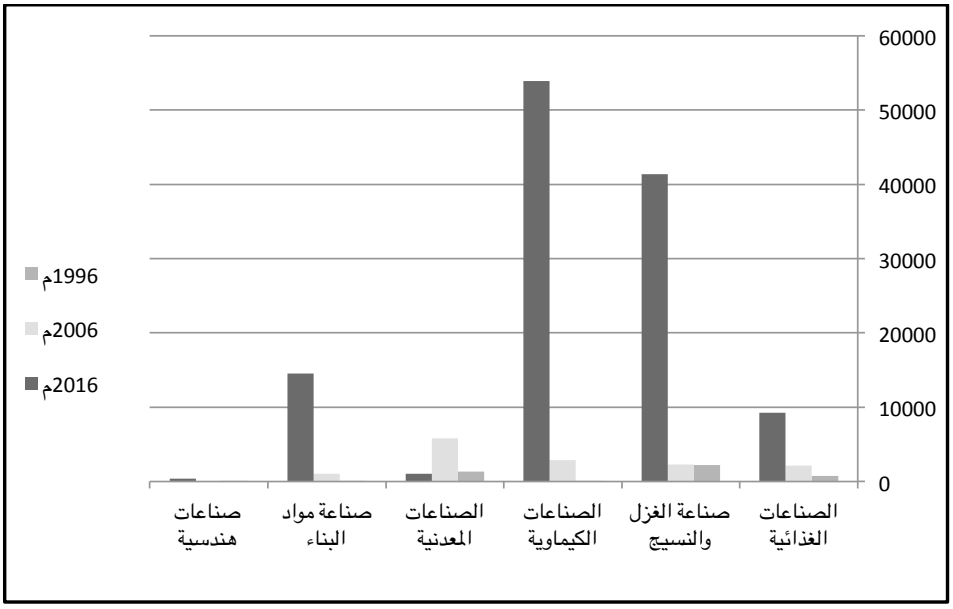

المصدر : الشكل من إعداد الباحثة بناءاً على بيانات الدراسة

تشير بيانات تطور الصادرات الصناعية المصرية كما هو موضح بالجدول رقم (٤) والشكل رقم (٥) إلى حدوث تغيير فى هيكل الصادرات الصناعية ، وهذا التغير مرغوب فيه ويجب تشجيعه بهدف تنوع هيكل الصادرات لتفادى التقلبات المستمرة فى الصادرات .

وبفحص الهيكل الصناعى للصادرات الصناعية المصرية عام ٢٠١٦م تبين أن هناك ثلاث قطاعات صناعية رئيسية تستحوذ على ٨٤,٢٪ من جملة الصادرات الصناعية المصرية ، يأتى فى مقدمتها مجموعة الصناعات الكيماوية بنسبة ٣٥,٢٪، يليها مجموعة صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بنسبة ٢٧٪، ثم الصناعات المعدنية بنسبة ٢٢٪ وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٤).

ويتضح من الجدول (٤) والشكل (٥) أن منتجات قطاع الصناعات الكيماوية استقطب ٣٥,٢٪ من قيمة الصادرات الصناعية المصرية لدول العالم عام ٢٠١٦م، ويرجع ذلك إلى أن مصر تمتلك ميزة تنافسية فى بعض منتجات هذا القطاع مثل

منتجات صناعة البلاستيك أو اللدائن ، وكما هو موضح بالملحق رقم (٢) تبلغ قيمة صادرات مصر الصناعية من اللدائن ومصنوعاتها فقط ١٥,٦ مليار دولار أى ٢٩٪ من إجمالى منتجات الصناعات الكيماوية التى يتم تصديرها .

كما حققت صادرات مصر من صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود والأحذية نحو ٢٧٪ من إجمالى الصادرات الصناعية ، ومن خلال بيانات جدول رقم (٤) نجد أن منتجات هذا القطاع تصدرت المركز الأول بنسبة ٤٨,٨٪ من صادرات مصر الصناعية عام ١٩٩٦م ، ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع كان يساهم بنسبة كبيرة من إجمالى الإنتاج الصناعى خلال هذه الفترة ، ومنتجات هذا القطاع تتميز بالمزايا النسبية التى يمنحها الإنتاج المحلى من الأقطان طويلة التيلة ذات الجودة العالية .

أما عن قيمة صادرات مصر من الصناعات المعدنية فاحتلت المركز الثالث ، ومن خلال بيانات جدول رقم (٤) نجد أن منتجات هذا القطاع تصدرت المركز الأول بنسبة ٤٠,٨٪ من صادرات مصر الصناعية عام ٢٠٠٦ م ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع كان يساهم بنسبة كبيرة تصل إلى ٤٩,٢٪ من إجمالى الإنتاج الصناعى فى نفس العام .

أما صادرات مصر من مواد البناء والخشب والزجاج والحراريات وتأتى فى المركز الرابع بنسبة ٩,٥٪ من إجمالى قيمة الصادرات الصناعية المصرية ويليها صادرات مصر من الصناعات الغذائية ، وإذا تتبعنا قيمة صادرات مصر من الصناعات الغذائية كما هو موضح بالجدول رقم (٤) نجد أن نسبة مساهمة صادرات مصر من الصناعات الغذائية تنخفض مع مرور السنوات فكانت صادرات مصر من هذا القطاع تمثل ١٥,٦٪ ، ١٥,٢٪ ، ٦٪ فى السنوات ١٩٩٦م ، ٢٠٠٦م ، ٢٠١٦م على الترتيب .

ويرجع تأخر صادرات مصر من الصناعات الغذائية للمركز الخامس فى السنوات الأخيرة بسبب اعتماد السياسة المصرية التصديرية على فائض الاستهلاك، مما أدى إلى تذبذب قيمة صادرات الصناعات الغذائية وفقاً لظروف الإنتاج والاستهلاك

المحلى ، مما أدى إلى فقد الأسواق التقليدية لهذه الصناعات ، لذلك يجب اتباع سياسة الإنتاج من أجل التصدير مع ضرورة التزام القطاعات الإنتاجية والتصديرية بتحقيق أهداف التصدير كمياً ونوعياً فى المقام الأول على أساس دراسة الأسواق العالمية لكل سلعة على حدة ، وتعد الخضر والفواكه المحفوظة والجبن بأنواعه من أهم صادراتنا للعالم ، وتجدر الإشارة إلى أن الاستهلاك المحلى من الفواكه والخضر تزايد بصورة كبيرة بسبب التزايد السريع فى عدد السكان .

كما يلاحظ من بيانات الجدول (٤) أن صادرات مصر من الصناعات الهندسية تأتى فى جميع السنوات فى المركز الأخير من بين الصادرات الصناعية المصرية بنسبة ١,٥٪ ، ٠,٣٪ من إجمالى الصادرات الصناعية عام ١٩٩٦م وعام ٢٠١٦م على التوالى .

-2 تحليل الهيكل السلعى للصادرات الصناعية المصرية :

من الجدير بالذكر أن الصادرات المصرية تأتى فى ست مجموعات من إجمالى تسع مجموعات طبقاً للتصنيف الموحد للتجارة الدولية الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠١٣م ، وفيما يلى عرض للمجموعات التسعة :

0 أغذية وحيوانات حية

1 المشروبات والتبغ

2 مواد خام غير صالحة للأكل ، باستثناء الوقود

3 وقود معدنى

4 زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية

5 مواد كيميائية ومنتجات متصلة بها

6 سلع مصنوعة مصنفة أساساً حسب المادة

7 المكنات ومعدات النقل

8 مصنوعات متنوعة

9 سلع ومعاملات غير مصنفة فى موقع أخر من التصنيف الموحد

وبتحليل البيانات الواردة بالملحق رقم (٣) والخاصة بالهيكل السلعى للصادرات المصرية ، وذلك من حيث قيمة الصادرات المصرية يمكن التعرف على أهمية كل سلعة ووزنها النسبى من خلال قيمة صادراتها إلى إجمالى الصادرات الصناعية بحيث يمكن التوصل إلى أهم سلع على مستوى الصادرات الصناعية ، ومن الجدير بالذكر أن الصادرات الصناعية المصرية تأتى ضمن المجموعات (٠، ٣ ، ٥ ، ٦ ،٧ ، ٨) من التصنيف الدولى للتجارة الدولية SITC ، وفيما يلى عرض لكل مجموعة على حده :

- الباب (٠) مجموعة الأغذية والحيوانات الحية : تضم هذه المجموعة سلعتان تصديريتان فقط وبصفة عامة فإن صادرات هذه المجموعة ككل تمثل ٦٪ من إجمالى الصادرات الصناعية المصرية مقسمة بالتساوى على صادرات مصر من منتجات الألبان وصادرات مصر من الخضر والفواكه المصنعة .
- الباب (٣) مجموعة الوقود معدنى وما يتصل بذلك من مواد : من الملاحظ تواضع قيمة صادرات هذه المجموعة عند مقارنتها ببقية المجموعات التصديرية الأخرى حيث تمثل ٥,١٪ من إجمالى الصادرات الصناعية المصرية ، وتتضمن هذه المجموعة صادرات مصر من الكربون فقط .
- الباب (٥) مجموعة المواد الكيميائية ومنتجات متصلة بها : تنحصر صادرات هذه المجموعة فى أربع سلع ، وتمثل إجمالى صادرات هذه المجموعة ٢٧,٤٪ من إجمالى الصادرات الصناعية المصرية ، وفيما يتعلق بترتيب الأهمية النسبية لصادرات هذه المجموعة يتضح أن اللدائن المصنعة تأتى فى مقدمة سلع التصدير بهذه المجموعة من حيث قيمتها والتى تمثل ٣٧,٢٪ من إجمالى هذه المجموعة ، ويلى مصنوعات اللدائن من حيث الأهمية النسبية فى صادرات هذه المجموعة الأسمدة ثم المواد الكيميائية العضوية ويليها المنتجات الطبية والصيدلية .

- الباب (٦) مجموعة السلع المصنوعة مصنفة أساساً حسب المادة : تضم هذه المجموعة ست سلع تصديرية تتسم معظمها بتزايد قيمة صادراتها ، وتبلغ نسبة مساهمة هذه المجموعة بالنسبة لبقية المجموعات الأخرى حوالى ٤٨٪ أى ما يقرب من نصف إجمالى صادرات مصر الصناعية ، وتتصدر هذه المجموعة المنسوجات والتى تمثل ١٧,٦٪ من إجمالى الصادرات الصناعية مما يعكس سيطرة صادرات المنسوجات على حجم صادرات هذه المجموعة ، وقد يرجع ذلك إلى اتساع حجم السوق أمامها بالإضافة إلى استخدام الأساليب التكنولوجية فى هذه الصناعة ووفرة عناصر الإنتاج لها .

وتأتى فى المركز الثانى المصنوعات من الفلزات غير الحديدية والتى بلغت نسبة صادراتها ١٠,٨٪ من إجمالى الصادرات الصناعية ، وتعد منتجات الألومنيوم من أهم بنود صادرات هذه المجموعة ، ولعل تفسير ذلك يكمن فى التفاوت الشديد ما بين الأسعار المحلية والعالمية لبيع الألومنيوم فسعر بيع طن الألومنيوم من مجمع الألومنيوم فى نجع حمادى يبلغ ٢٠٠٠ جنيه فى حين أن السعر العالمى يبلغ ٩٠٠٠ جنيه ، ولذلك يحقق تصديره أرباحاً طائلة مستفيداً من السعر المنخفض نتيجة لدعم الكهرباء الذى يحصل عليها مجمع الألومنيوم حيث تشكل الكهرباء مكوناً رئيسياً لعمليات إنتاج سلعة الألومنيوم ، وتعتبر جودة المنتج وخلوه من الشوائب من العوامل الهامة فى تحديد أسعار التصدير هذا فضلاً عن الالتزام بمواعيد تنفيذ العقود والخدمات التسويقية للمشترى من حيث النقل والشحن والتسليم فى الموعد [٧] .

- الباب (٧) الماكينات ومعدات النقل : تتسم هذه المجموعة بتواضع قيمة صادراتها والتى تبلغ ٣٧٨ مليون جنيه أى ما يعادل ٠,٢٪ من إجمالى الصادرات الصناعية المصرية ، وهى بذلك تحتل المركز الأخير من بين بقية صادرات مصر الصناعية .

[٧] البيانات من إدارة شركة مصر للألومنيوم

- الباب (٨) مصنوعات منوعة : تضم هذه المجموعة قسمين فقط هما الأثاث وأجزاؤه والملابس الجاهزة ، وتصل نسبة مساهمة هذه المجموعة بالنسبة لإجمالى الصادرات الصناعية المصرية حوالى ١٣,٣٪ ، وهى بذلك تحتل المركز الثالث من بين ترتيب المجموعات الستة .

وفى نهاية تحليل هيكل الصادرات الصناعية المصرية على مستوى كل مجموعة سلعية يمكن ترتيب المجموعات وفقاً لمساهمتها فى إجمالى الصادرات الصناعية على النحو المبين بالجدول رقم (٥) وشكل رقم (٦) :

جدول (٥) : الأهمية النسبية للمجموعات السلعية للصادرات الصناعية المصرية

المجموعة	المساهمة فى إجمالى الصادرات ٪	الترتيب
سلع مصنوعة مصنفة أساساً حسب المادة	٤٨	١
مواد كيميائية ومواد متصلة بها	٢٧,٤	٢
مصنوعات منوعة	١٣,٣	٣
أغذية وحيوانات حية	٦	٤
وقود معدنى	٥,١	٥
الماكينات ومعدات النقل	٠,٢	٦
إجمالى	١٠٠	

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٦م .

شكل (٦) : الأهمية النسبية للمجموعات السلعية للصادرات الصناعية المصرية

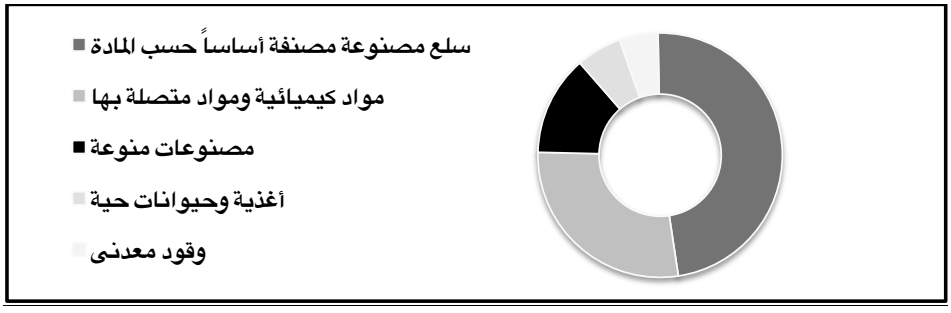

المصدر : الشكل من إعداد الباحثة بناءاً على بيانات الدراسة

رابعاً : المعوقات التى تواجه الصادرات الصناعية المصرية

على الرغم من كافة الجهود المبذولة لتنمية الصادرات الصناعية المصرية وامتلاك مصر لميزات نسبية فى صناعات عديدة إلا أن قيمة الصادرات الصناعية المصرية مازالت متواضعة للغاية بالمقارنة بدول العالم حيث تأتى مصر فى المركز السادس والستون بصادرات تمثل ٠,١٪ من إجمالى صادرات العالم الصناعية [٨]، ولذلك سنتناول فى هذا الصدد تحليل لأهم المعوقات التى تواجه الصادرات الصناعية المصرية لدول العالم [٩] :

انخفاض مستوى جودة الصادرات : لا شك أن الصناعة المصرية قطعت شوطاً كبيراً فى طريق الإنطلاق الإنتاجى وتحسين المواصفات ولكن على الرغم من النجاحات التى تحسب للصناعة المصرية إلا أن هناك مزيداً من التحديات تواجه صادراتنا الصناعية نتيجة اتفاقيات تحرير التجارة الدولية ، ومن أهم هذه التحديات المنافسة التى تواجهها الصادرات الصناعية المصرية إلى أسواق دول العالم نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع الأجور مقارنة بمستوى الإنتاجية وارتفاع أسعار المواد الخام الأمر الذى يقلل من فرصة تسويق المنتجات المصرية مما يجعلها فى ضع تنافس غير متكافىء ومن ثم فان الطريق الوحيد أمام هذه الدول هو الإنتاج بجودة عالية وبتكلفة اقتصادية منخفضة حتى تتخلص من هذا الوضع وتواكب مع الاقتصاد العالمى وحتى يمكن لمنتجاتنا تحقيق قوة الدفع التنافسية اللازمة لمنافسة المنتجات الأجنبية .

تعقد الإجراءات الإدارية « البيروقراطية الحكومية « : تتمثل فى كثرة الإجراءات الخاصة بالتصدير وتعدد سلطات الرقابة على الصادرات « مثل هيئة الرقابة على الصادرات والجمارك و التهرب الجمركى ومباحث التموين والرقابة الإدارية وقطاع التجارة الخارجية ووزارة الصحة « ووجود ازدواج وتداخل فى اختصاصات كل منها

(8) **World Bank : ‘ World development reports ‘ 2016’(1)**

(٩) **المصادر المعتمد عليها فى تحديد أهم المعوقات هى :**

- معهد التخطيط القومى : تقارير متابعة وتقييم الخطط الخمسية لتنمية الصادرات المصرية

- تقارير التجارة الخارجية الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة ، ٢٠١٦م

هذا بالإضافة إلى روتينية إجراءات التصدير ، ولا شك فى أن خضوع عمليات التصدير إلى اجراءات طويلة ومعقدة يعرقل من إتمام الصفقات التجارية على الوجه الأكمل .

انخفاض مستوى الخدمات فى الموانىء : يستخدم النقل البحرى فى نقل معظم الصادرات المصرية حيث تستحوذ الموانى البحرية على ٩٨,٧٪ من حركة الصادرات الصناعية ، كما لا تتعدى الصادرات التى تمر عبر المنافذ البرية نسبة ٠,٩٪ ، بينما يتم نقل جزء صغير منها بالطائرات ويمثل ٠,٤٪ [١٠(١)] .

ويمكن حصر المشكلات الرئيسية فى الموانىء المصرية والتى تؤثر على إنسيابية حركة الصادرات الصناعية هى :

- تعدد الجهات مثل هيئة الميناء والحجر الصحى وأمن الموانىء والجوازات وغيرها من الهيئات والتى تساهم جميعها فى إصدار تصاريح الدخول للسفينة وقد تصل هذه المدة إلى عدة أيام بالإضافة إلى أنه فى بعض الأحيان لا تكون السفينة مستوفية كل الأوراق المطلوبة وكل هذا يؤدى إلى اضطرار السفن إلى رفع النولون البحرى على البضائع لتغطية تكاليف الانتظار والوقت الضائع على السفينة ، وهذا من شأنة أن يضيف إلى السعر النهائى للصادرات الصناعية المصرية مما يؤثر بالتالى على تنافسيتها فى السوق العالمى .
- معدلات الشحن والتفريغ بالموانىء المصرية أقل منها فى الموانىء المماثلة ويرجع ذلك إلى سوء حالة بعض المعدات المستخدمة فى الموانىء المصرية مثل الأوناش وسيارات نقل البضائع وندرة العمالة المدربة ، ومن شأن هذا أن يرفع من مدة بقاء البضائع فى الميناء وما تتعرض له من تلف وارتفاع فى التكاليف .

القصور فى التسويق : يرجع نقص التسويق الفعال إلى ضعف الخبرات والمهارات اللازمة للترويج بالخارج ، إضافة إلى ارتفاع تكلفة التسويق والاشتراك فى المعارض الدولية ، مع صعوبة الإجراءات اللازمة للاشتراك فى هذه المعارض ، وانقطاع الاتصال بين المسئولين عن الانتاج بما تنتجه الصناعات المماثلة فى بعض الدول من أجل الاستفادة منها ومتابعة التطورات العالمية فيها .

١٠) وزارة النقل ، قطاع النقل البحرى ، مؤشرات أداء الموانى ، ٢٠١٦م

خامساً : إمكانات تنمية الصادرات الصناعية المصرية

تحتاج قضية تنمية الصادرات الصناعية إلى حزمة متكاملة من السياسات فى مجالات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك فضلاً عن سياسات مالية ونقدية وأيضا توفير حوافز مناسبة للمصدرين والعمل على حل مشاكلهم ، ويجب أن تتسم هذه السياسات بالمرونة لتلائم التغيرات فى أسواق التصدير ، كذلك فإن التصدير يحتاج إلى وضع استراتيجية شاملة تأخذ فى الاعتبار مراحل الإنتاج والتعبئة والتخزين والنقل والتسويق والعلاقات الخارجية والسياسات الإعلامية .

ولتعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة لابد أن تركز سياسات تنمية الصادرات الصناعية المصرية على الصناعات التى حققت مصر فيها ميزة نسبية بحيث يتم تشجيعها بمزيد من المعاملة التفضيلية والحوافز ، وذلك لاستغلال هذه الميزة النسبية على النحو الأكمل .

وتنطوى مشكلة البحث على وجود سلع صناعية تأخذ أسبقية بالنسبة لغيرها من بقية السلع الصناعية وذلك وفقاً لمقاييس الميزة النسبية الظاهرة [١١] ، وفى السطور التالية سيتم تحديد الصادرات الصناعية ذات الميزة النسبية الأكبر ، ولذلك سيتم ترتيب السلع الصناعية المصرية التى تتمتع مصر فى تصديرها بميزة نسبية وفقاً لمقاييس الميزة النسبية الظاهرة بالإضافة إلى محاولة تحديد الأسواق العالمية التى لديها القدرة على استيعاب الصادرات الصناعية ذات الميزة النسبية الظاهرة .

1- قياس الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية المصرية

ظهر فى أدبيات الفكر الاقتصادى الدولى المعاصر بعض المقاييس الخاصة بقياس الميزة النسبية الظاهرة "Revealed Comparative Advantage" ويرجع الفضل إلى " بلاسا " فى وضع بعض الأساليب لقياس الميزات النسبية الظاهرة عام ١٩٦٥م ، ويعتمد تفضيل مؤشر على أخر على مدى وفرة أو ندرة البيانات المتاحة، وتبنى هذه الأساليب على أساس أن الدولة التى تقوم بتصدير منتج معين قد تتمتع فى

---

١١) الميزة النسبية الظاهرة : عندما تكون نسبة صادرات مصر من السلعة بالنسبة لإجمالى الصادرات الصناعية المصرية أكبر من نسبة الصادرات العالمية من السلعة بالنسبة لإجمالى الصادرات الصناعية العالمية .

إنتاجه بميزة نسبية تمكنها من المنافسة فى الأسواق الخارجية [١٢] .

وتشير بعض الدراسات إلى أن هناك درجة كبيرة من الاتساق بين جميع أساليب القياس التى تم تطبيقها فى هذا المجال ، وفيما يلى سوف تعتمد الباحثة على مؤشر نسبة الصادرات إلى الإنتاج فى قياس الميزات النسبية التصديرية للصادرات الصناعية المصرية ، وذلك باعتبار أن هذا المؤشر هو الأكثر استخداماً فى الدراسات الاقتصادية السابقة وباعتبار نتائجه هى الأكثر اتساقاً مع المؤشرات الأخرى ، وذلك على النحو التالى :

$$RCA = X / P * 100$$

حيث أن :

RCA = الميزة النسبية الظاهرة

X = إجمالى قيمة الصادرات من السلعة محل الدراسة

P = إجمالى قيمة الإنتاج من السلعة محل الدراسة

وبتطبيق الصيغة السابق الإشارة إليها والخاصة بقياس الميزة النسبية الظاهرة باستخدام مؤشر نسبة الصادرات إلى إجمالى الإنتاج على المجموعات السعية من الصادرات الصناعية المصرية تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول رقم (٦) .

١٢ **Bela Balassa , " Revealed - Comparative Advantage Revisited " , In : (2) Comparative advantage trade policy and economic development , Harvester wheat sheaf , New York , 1989 , p 73**

جدول (٦) : الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية المصرية

القيمة بالمليون جنيه

المجموعة	المجموعة الفرعية	قيمة الصادرات	قيمة الإنتاج	RCA	الترتيب وفقاً ل RCA
الباب ٠ : أغذية وحيوانات حية	منتجات ألبان	٤٥٩٠	٥٩٢٢	٧٧,٥	٥
	خضر و فواكه	٤٦٣٩	٥٩١٣	٧٨,٤	٣
الباب ٣ : وقود معدنى وما يتصل بذلك من مواد	نفط ومنتجات نفطية ومواد متصلة بها	٧٨٥٤	٨٣٤٥٩	٩,٤	١٤
الباب ٥ : مواد كيميائية ومنتجات متصلة بها	مواد كيميائية عضوية	٧٦٣٢	١٩٣١٦	٣٩,٥	٦
	منتجات طبية وصيدلية	٥٤٨٢	١٤٢٠٧	٣٨,٥	٧
	أسمدة	١٣٢٠٥	١٥٢٣٨	٨٦,٦	١
	لدائن فى أشكال غير أولية	١٥٥٩٧	١٩٩٧٩	٧٨,١	٤
الباب ٦ : سلع مصنوعة مصنفه أساساً حسب المادة	ورق ومصنوعات من ورق	٤١٠٦	١٢٢٨٦	٣٣,٤	٨
	منسوجات	٢٦٨٥٥	٨٧٨٨١	٣٠,٥	٩
	مصنوعات معدنية لا فلزية	٨٧٩٦	١٠٦٥٢	٨٢,٦	٢
	الحديد	١٣٢٧٣	٨٤٠٠٠	١٥,٨	١٣
	فلزات غير حديدية	١٦٤٥٤	٨٠٥٥١	٢٠,٤	١٠
	مصنوعات فلزية أخرى	٣٨٦٤	٢٠١١٠	١٩,٢	١١
الباب ٧ : الماكينات ومعدات النقل	ماكينات وأجهزة ومعدات نقل	٣٧٨	١٢٥٣٨	٣	١٦
الباب ٨ : مصنوعات منوعة	الأثاث وأجزاؤه	٥٧٣٦	٩٣٥٥٠	٦,١	١٥
	ملابس جاهزة	١٤٤٩١	٨٠٥٩٨	١٨	١٢
الإجمالى		١٥٢٩٥٢	٦٤٦٢٠٠		

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٦م ، والنشرة السنوية للإنتاج الصناعى السنوى ، ٢٠١٦م .

شكل (٧) : الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية المصرية

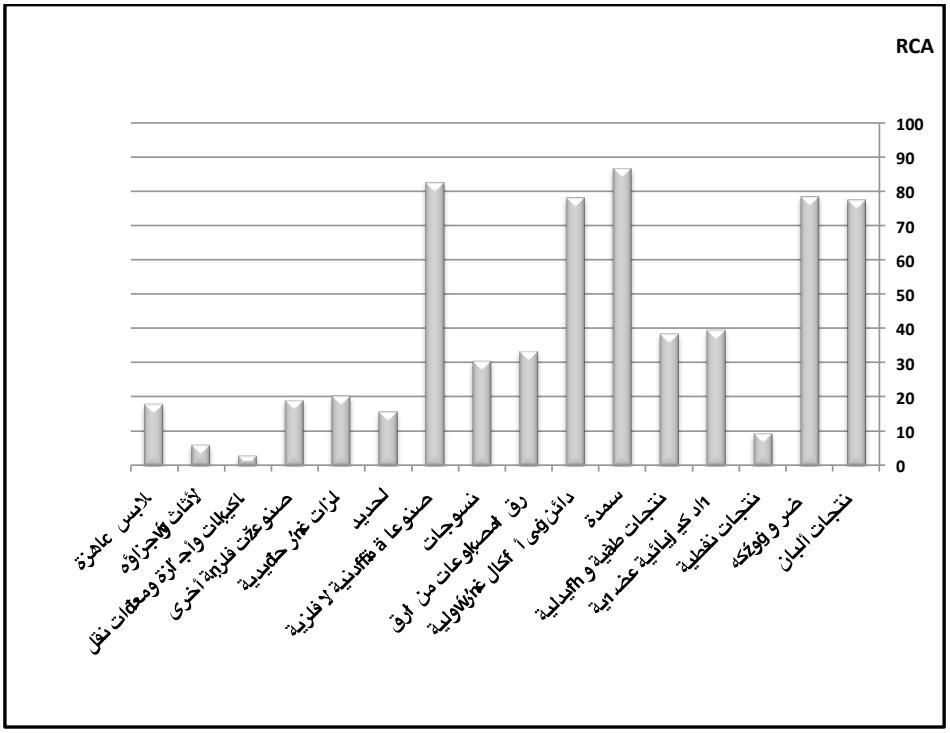

المصدر : الشكل من إعداد الباحثة بناءاً على بيانات الدراسة

وأوضحت نتائج الجدول (٦) والشكل (٧) تفاوتاً واضحاً فى درجات الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية ، ويتضح بشكل عام ارتفاع درجة الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية فى المجموعات الثلاثة رقم (٠) أغذية وحيوانات حية ، (٥) مواد كيميائية ومواد متصلة بها ، (٦) سلع مصنوعة مصنفة أساساً حسب المادة ، فى حين تنخفض الميزة النسبية الظاهرة فى المجموعات الثلاثة الأخرى (٣) الوقود المعدنى ، (٧) الماكينات ومعدات النقل ، (٨) مصنوعات منوعة .

وفيما يلى جدول يوضح ترتيب الصادرات الصناعية المصرية الخمسة الأكثر تميزاً وفقاً لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة والتى يتراوح مؤشر الميزة النسبية لهم ما بين (٧٧,٥ إلى ٨٦,٦) .

جدول (٧) : ترتيب الصادرات الصناعية المصرية وفقاً لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة

الصادرات الصناعية	الترتيب وفقاً ل RCA
الأسمدة	١
مصنوعات معدنية لا فلزية	٢
خضر وفواكه	٣
لدائن فى أشكال غير أولية	٤
منتجات ألبان جبن	٥

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم ٦

يتضح من الجدول السابق أن صادرات مصر من الأسمدة تأتى فى مقدمة صادرات مصر الصناعية من حيث الميزة النسبية الظاهرة يليها المصنوعات المعدنية اللا فلزية ثم صادرات مصر من الخضر والفواكه المحفوظة والمعلبة ويليها اللدائن فى أشكال غير أولية ثم منتجات الألبان ، وتتمتع هذه الصادرات بميزات عديدة منها أنها من الصناعات كثيفة العمل بالإضافة إلى انخفاض تكلفة العامل وتوافر المواد الخام بسعر رخيص نسبياً ، كما أن متوسط إنتاجية العامل فى هذه الصناعات أكبر من الصناعات الأخرى ، ومن ثم ينبغى البدء بتعظيم الصادرات من هذه السلع قبل غيرها .

2- قياس قدرة الأسواق العالمية على استيعاب الصادرات الصناعية المصرية

توصلنا فيما سبق إلى تحديد الصادرات الصناعية التى تتمتع مصر فى إنتاجها وتصديرها بميزة نسبية ظاهرة ، وفيما يلى محاولة لتحديد الأسواق العالمية التى لديها القدرة على استيعاب صادرات مصر من (الأسمدة)[١٣](١) ، وذلك عن طريق تحليل واردات مجموعة من دول العالم والتى تأتى فى مقدمة الدول المستوردة للأسمدة على مستوى العالم ، وتحديد نسبة مساهمة الصادرات المصرية من الأسمدة فى هذه الدول كما يتضح من خلال بيانات الملحق رقم (٤) ، ونستخلص من بيانات الملحق ما يلى :

- تبلغ واردات أهم ١٠ دول فى العالم من « الأسمدة « حوالى ٢٨,٣ مليون طن ،

١٣ (١) يرجع اختيار الأسمدة هنا لأنها تتصدر قائمة الصناعات ذات الميزة النسبية الظاهرة.

وتبلغ صادرات مصر لهذه المجموعة من الدول حوالى ٢,١ مليون طن أى ٧,٤٪ من إجمالى واردات الدول العشرة الأوائل من الأسمدة مستورد من مصر ، وهى تعد نسبة ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بارتفاع الميزة النسبية الظاهرة للأسمدة المصرية .

- تمثل نسبة صادرات مصر من الأسمدة للدول العشر الأوائل حوالى ٥٩,٢٪ من إجمالى صادرات الأسمدة المصرية لدول العالم ، حيث تبلغ صادرات مصر من الأسمدة ٣,٦ مليون طن.

- من خلال النظر إلى قائمة أكبر عشرة أسواق من دول العالم استيراداً « للأسمدة « - ملحق رقم (٤) - ومقارنتها بأكبر عشر أسواق من دول العالم إستيراداً للصادرات المصرية « من الاسمدة « – ملحق رلاقم (٥) نجد أن هناك ست دول من أهم عشر أسواق استيراداً للأسمدة من دول العالم لا تأتى ضمن أهم عشر دول تصدر إليهم مصر الأسمدة وهم (الهند – تايلاند – ألمانيا – المكسيك – أستراليا الغربية – كوريا الشمالية) .

ومن خلال النظر إلى كل ما سبق يمكننا الخروج بخريطة مقترحة للدول التى تعد سوقاً جديدة للأسمدة المصرية ذات الميزة النسبية شكل رقم (٨) .

شكل رقم (٨) : خريطة مقترحة لأسواق لديها القدرة على استيعاب صادرات مصر من الأسمدة

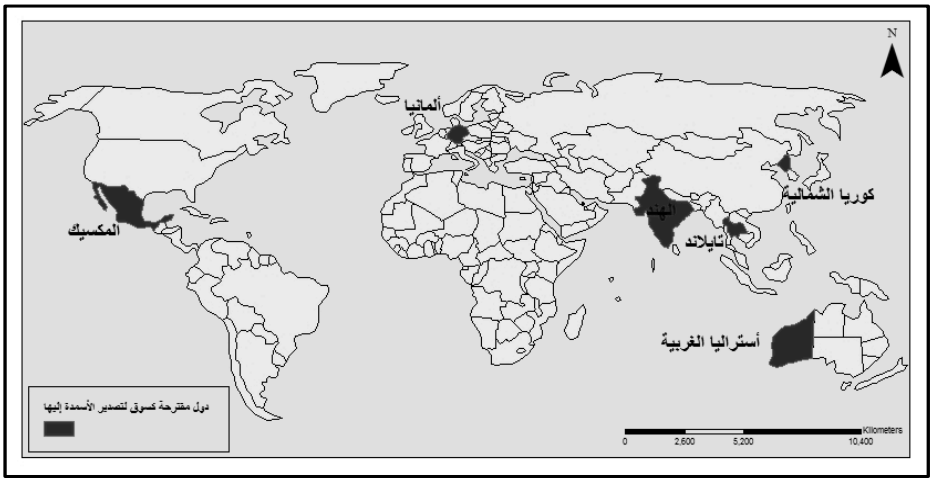

المصدر : الخريطة من إعداد الباحثة بناءاً على بيانات الدراسة عام ٢٠١٦م

خاتمة :

نستخلص من تلك الدراسة بعض الحقائق التى يمكن حصر أهمها فى النقاط الأتية :

١- الإنتاج الصناعى من أهم العوامل المؤثرة فى الصادرات الصناعية المصرية وبحساب معامل الارتباط بين الصادرات الصناعية والإنتاج الصناعى تبين أن هناك ارتباط طردى متوسط يدل على قوة العلاقة بين الصادرات الصناعية والإنتاج الصناعى فعندما ترتفع قيمة الإنتاج الصناعى ترتفع قيمة الصادرات الصناعية والعكس صحيح .

٢- تتركز الصادرات الصناعية المصرية فى قارات أسيا وأوربا وأفريقيا والتى يتركز بها ٩٠,٩٪ من إجمالى الصادرات الصناعية المصرية ، وتقل النسبة بشكل واضح بالقارات الثلاثة أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأستراليا حيث تصل إلى ٩٪ فقط .

٣- تستحوذ دول الاتحاد الأوروبى على ٢٦,٤٪ من جملة الصادرات الصناعية المصرية ، وحوالى ٢٤,٦٪ من الصادرات الصناعية تتجه إلى الدول الصناعية فقط .

٤- بانخفاض البعد الجغرافى تزداد الدافع لحركة التجارة الدولية ، ويظهر ذلك بوضوح على الدول القريبة جغرافياً من مصر مثل دول (السعودية ، تركيا، ليبيا ، الأردن ، العراق ، لبنان ، السودان ، المغرب ، الإمارات ، الجزائر) والتى تأتى جميعها ضمن دول الأهمية الأولى من حيث قوة الصادرات الصناعية المصرية إليها .

٥- تراجع الصادرات الصناعية المصرية إلى الدول العربية حيث تصل نسبتها إلى ٣١,٨٪ من الإجمالى ، ويرجع ذلك إلى ما تواجهه بعض الدول مثل ليبيا والعراق وسوريا واليمن من تحديات سياسية وأمنية خلال الفترة الأخيرة .

٦- لا يتم تصدير أياً من صادرات مصر الصناعية إلى دول آسيا الوسطى فيما عدا دولة كازاخستان والتى تستوعب ٠,٠٥٪ من صادرات مصر الصناعية إلى

قارة آسيا ويرجع ذلك إلى عاملين الأول تدنى أحوال هذه الدول الاقتصادية والسياسية ، والثانى بعد المسافة أو افتقاد تلك الدول لمسطحات مائية مشاطئة مما يجعلها دولاً حبيسة .

٧- حجم الصادرات الصناعية المصرية إلى دول شرق أوروبا لا يتعدى ١,٩٪ من إجمالى الصادرات الصناعية المصرية ، مما يشير إلى وجود عقبات مثل ارتفاع تكلفة المنتجات المصرية وانخفاض جودتها فهذه الدول تعتمد على صادراتها من السلع منخفضة القيمة ومرتفعة الجودة .

٨- صادرات مصر من السلع تامة الصنع تشكل ٥٤,٥٪ من إجمالى قيمة الصادرات المصرية لدول العالم ، فى حين حققت صادرات مصر من السلع نصف المصنعة ٢١,٣٪ من إجمالى قيمة الصادرات المصرية ، أى أن الصادرات الصناعية - المصنعة ونصف المصنعة – تشكل ٧٥,٨٪ من إجمالى الصادرات الصناعية .

٩- تستحوذ ثلاث قطاعات صناعية على ٨٤,٢٪ من جملة الصادرات الصناعية المصرية هى مجموعة الصناعات الكيماوية بنسبة ٣٥,٢٪ ، يليها مجموعة صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بنسبة ٢٧٪ ، ثم الصناعات المعدنية بنسبة ٢٢٪ .

١٠- تترتب المجموعات السلعية وفقاً لمساهمتها فى إجمالى الصادرات الصناعية حسب أهميتها النسبية من الأكبر إلى الأصغر على هذا النحو :سلع مصنوعة مصنفة أساساً حسب المادة – مواد كيميائية ومواد متصلة بها – مصنوعات منوعة – أغذية – وقود معدنى – الماكينات ومعدات النقل .

١١- تأتى مصر فى المركز السادس والستون بصادرات تمثل ٠,١٪ من إجمالى صادرات العالم الصناعية ، ويرجع ذلك لمجموعة من المعوقات التى تواجه الصادرات الصناعية المصرية لدول العالم أهمها : انخفاض مستوى جودة الصادرات ، تعقد الإجراءات الإدارية " البيروقراطية الحكومية " ، انخفاض مستوى الخدمات فى الموانىء ، القصور فى التسويق .

١٢- عند تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أسفرت النتائج عن تمتع مصر بميزة فى عدد من الصادرات وبحصر السلع التى ترتفع فيها درجة الميزة النسبية نجد أن صادرات مصر من الأسمدة تأتى فى مقدمة صادرات مصر الصناعية يليها المصنوعات المعدنية اللا فلزية ثم صادرات مصر من الخضر والفواكه المحفوظة والمعلبة ويليها اللدائن فى أشكال غير أولية ثم منتجات الألبان ، وتتمتع هذه الصادرات بميزات عديدة منها أنها من الصناعات كثيفة العمل بالإضافة إلى انخفاض تكلفة العامل وتوافر المواد الخام بسعر رخيص نسبياً كما أن متوسط إنتاجية العامل فى هذه الصناعات أكبر من الصناعات الأخرى.

١٣- تصل صادرات مصر لأهم عشر دول مستوردة للأسمدة إلى ٧,٤٪ من إجمالى واردات الدول العشرة ، وهى تعد نسبة ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بارتفاع الميزة النسبية الظاهرة للأسمدة المصرية .

١٤- تمثل نسبة صادرات مصر من الأسمدة للدول العشر الأوائل حوالى ٥٩,٢٪ من إجمالى صادرات الأسمدة المصرية لدول العالم .

١٥- هناك ست دول من أهم عشر أسواق استيراداً للأسمدة من دول العالم تعد أسواقاً قادرة على استيعاب صادرات مصر من الأسمدة وهى (الهند – تايلاند – ألمانيا – المكسيك – أستراليا الغربية – كوريا الشمالية) .

ومن أجل العمل على تنمية الصادرات الصناعية المصرية فإنه يمكن التوصية بالمقترحات الأتية :

١- العمل على خفض تكاليف الإنتاج الصناعى مما يهدر أحياناً الميزة التنافسية للمنتج المصرى وهو توفر العمالة ذات الأجور المنخفضة وتوفر مستلزمات الإنتاج ، ويرجع ذلك إلى تخلف نظم الصيانة والإصلاح وإهمال أنشطة رقابة الجودة والمواصفات بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفاقد .

٢- لعل من أكثر الخدمات الصناعية ارتباطاً بقضية تنمية الصادرات الصناعية هى ضبط جودة الإنتاج طبقاً لمواصفات قياسية محددة ، وتعد الهيئة المصرية

العامة للرقابة على الصادرات هى الجهة المنوط بها وضع المواصفات القياسية لكل صناعة بدءاً من المادة الخام إلى المنتج النهائى .

٣- التركيز على الصناعات التى لمصر فيها ميزة نسبية وتتوفر لها المواد الخام اللازمة ويزداد الطلب العالمى عليها ، وزيادة درجة التنوع فى الصادرات الصناعية مما يعنى منح مزيد من الفرص لعدد أكبر من السلع للدخول إلى الأسواق العالمية مما يعزز من الأنشطة التصديرية بالإضافة إلى استيعاب المزيد من العمالة .

٤- توجيه الاستثمارات الصناعية إلى الصناعات متوسطة التقنية وكثيفة العمالة مثل الالكترونيات البسيطة ثم منح مزيد من الحوافز للصناعات عالية التقنية مثل أجهزة الاتصال المتطورة أى تقديم حوافز ضريبية أولاً للاستثمار فى الصناعات متوسطة التقنية كثيفة العمالة ثم إعفاءات وحوافز أكبر فى وقت لاحق للصناعات عالية التقنية بعد أن يتم رفع كفاءة العمالة بما يناسب هذه الصناعات .

٥- التخلى عن اعتماد التصدير على الفوائض المتاحة بعد الاستهلاك المحلى بمعنى ضرورة النظر إلى التصدير كعملية متكاملة تبدأ من القطاعات الانتاجية .

٦- الاهتمام بالتعليم الفنى الصناعى والمعاهد التكنولوجية ومراكز التدريب لرفع مستوى القوى العاملة ويؤدى ذلك إلى رفع إنتاجية وكفاءة العامل حيث أنها متدنية بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة ، وتحسين نظم إدارة العمالة داخل الشركات بحيث تكون هناك رقابة قوية على الأداء وتقوية نظم التقييم والإثابة والعقاب .

٧- توفير التمويل اللازم من بنك التنمية الصناعية وبنك تنمية الصادرات للمشروعات التصديرية ومنحها قروض بأسعار فائدة تفضيلية والتأمين على الصادرات الصناعية ضد مخاطر عدم السداد .

٨- تطبيق حزمة مناسبة من الإعفاءات الضريبية : مثل إعفاء المصدرين الناجحين

من الضرائب أو إعفاء الواردات الداخلة فى تصنيع الصادرات من الضرائب، وإعفاء المنتجين المحليين الذين يوردون المدخلات إلى المصدرين مما يشجع على توفير المدخلات بأسعار أقل ، والإعفاء الضريبى للشركات ذات التوجه التصديرى فى السلع ذات الميزة النسبية .

٩- تطوير البنية التحتية بما يتفق مع متطلبات التصدير بما فى ذلك النقل والشحن والاتصالات والكهرباء وخاصة الاستثمار فى تحسين خدمات الموانىء البحرية والجوية وزيادة الطاقة الاستيعابية لها إضافة إلى زيادة خطوط الشحن إلى جميع الأسواق العالمية وخاصة الأسواق ذات الفرص التصديرية العالية ، مع خفض تكاليف النقل البحرى والجوى والبرى حيث مازالت أسعار الشحن فى مصر مرتفعة بالمقارنة بالدول المجاورة هذا فضلاً عن ضعف كفاءتها وعدم انتظامها .

١٠- وضع استراتيجية لقطاع الصناعة والتجارة الخارجية واضحة ومحددة الأهداف وتوضيح سياسات وأدوات تنفيذها ، والعمل على تذليل العقبات وتبسيط الإجراءات أمام الاستثمار فى النشاط التصديرى الصناعى وخلق أفضل بيئة مواتية للنمو والتنمية الصناعية .

١١- دراسة الأسواق العالمية دراسة دقيقة واكتشاف الفرص التصديرية الجديدة وتطوير أساليب التسويق من خلال تنمية مهارات التسويق الدولى للمصدرين وتأسيس ودعم الشركات التسويقية المتخصصة لكل نشاط وجذب الشركات التسويقية العالمية وتهيئة مناخ العمل لها ، ومن جانب أخر لابد من تبسيط الإجراءات والمستندات والشروط المطلوبة لتمثيل مصر فى المعارض الدولية وتخفيض تكلفة المشاركة فى هذه المعارض ، وتوثيق العلاقات مع التكتلات الاقتصادية .

ملحق رقم (١) : التوزيع الجغرافى للصادرات الصناعية المصرية إلى دول العالم عام ٢٠١٦م

القيمة بالمليون جنيه

القارة	الدولة	قيمة الصادرات الصناعية	قوة الصادرات	الدولة	قيمة الصادرات الصناعية	قوة الصادرات	الدولة	قيمة الصادرات الصناعية	قوة الصادرات	الدولة	قيمة الصادرات الصناعية	قوة الصادرات
قارة أفريقيا	الجزائر	٢٤٥٠	٢٣٧,٨	جابون	٧٢	٧	غينيا	٥٣	٥,١	روندا	١٠٢	١٠
	ج افريقيا	١٥٧٢	١٥٢,٦	مالى	٣٢	٣,١	ليبريا	١٨٦	١٨	بورندى	٦٧	٦,٥
	أثيوبيا	٦٧٤	٦٣	السنغال	١٨٤	١٧,٨	موزمبيق	٣٦	٣,٥	ارتريا	٣٠٤	٢٩,٥
	انجولا	١٣٩	٦٥,٤	النيجر	٣٢	٣,١	كينيا	٢٢٥٦	٢١٩	السودان	٣٧٨٤	٣٦٧,٣
	اوغندا	٤٧٦	٤٦,٢	بنين	٣٩	٣,٨	مالاوى	٣٥	٣,٤	ليبيا	٦٩٩٠	٦٧٨,٥
	توجو	٣٦	٣,٥	ساحل العاج	١٩٥	١٨,٩	نيجريا	٤٥٣	٤٣,٩	المغرب	٣٠٣٣	٢٩٤,٤
	الكاميرون	١٧٦	١٧,١	بوركينا فاسو	٤٧	٤,٥	سوايزلاند	٦٣	٦,١	تونس	١٨٠٧	١٧٥,٤
	الكنغو الديمقراطية	٩٦٤	٩٣,٥	زيمبابوى	٦٥	٦,٣	غينيا الاستوائية	٣٢	٣,١	الصومال	١٩٣	١٨,٧
	تشاد	٣٠	٢,٩	زامبيا	١٧٥	١٧	موريشيوس	١٨٧	١٨,١	موريتانيا	٦٨	٦,٦
	افريقيا الوسطى	٣	٠,٣	سيراليون	١٩	١,٨	سيشل	٢٧	٢,٦	جيبوتى	١١٣	١٠,٩
	الكنغو	١٦٤	١٦	غانا	٣٢٤	٣١,٤	تنزانيا	٢٤٢	٢٣,٥	ناميبيا	١	٠,١
قارة أسيا	ماليزيا	٨٢١	٧٩,٧	عمان	٥٤٢	٥٢,٦	اسرائيل	٢٣٦	٢٣	كوريا ج	٣٦١١	٣٥٠,٥
	اليمن	١٤٣٨	١٣٩,٥	العراق	٣٩٧٣	٣٨٥,٦	اليابان	٢٢٥٢	٢١٨,٦	كوريا ش	٤	٠,٣
	فلسطين	٤٦٢	٤٤,٨	السعودية	١٠٦٨٥	١٠٣٧,٢	أندونسيا	٥٩٤	٥٧,٦	سنغافورة	٦٣	٦,١
	لبنان	٣٨٤٣	٣٧٣,١	افغانستان	٢٣	٢,٢	ايران	١٨٤	١٧,٨	بنجلادش	٣٠٩	٣٠
	الكويت	١٥٨٣	١٥٣,٦	الصين	٢٩٦٣	٢٨٧,٦	باكستان	٨٤١	٨١,٦	مالديف	١٢	١,١
	البحرين	٣٦١	٣٥	الأردن	٤٨٣٢	٤٦٩	سيريلانكا	٩٧	٩,٤	تايلاند	١١٥	١١,١
	الإمارات	٣٩٦٤	٣٨٤,٨	الفلبين	٤١	٤	فيتنام	٥٨	٥,٦	تايوان	٥٩٣	٥٧,٥
	قطر	٧٤١	٧١,٩	سوريا	١٩٨٣	١٩٢,٥	الهند	١٠٢٣٨	٩٩٣,٨			

قارة أوروبا	ألبانيا	٩٤	٩,١	روسيا	١٩٥	١٨,٩	جورجيا	٨٤	٨,١	لوكسمبرج	١٤	١,٣
	المجر	٥٣	٥,١	أرمنيا	٣	٠,٢	استونيا	٢٧	٢,٦	مقدونيا	٤	٠,٤
	اليونان	١٤٣٦	١٣٩,٤	أوكرانيا	٣١٢	٣٠,٣	لاتفيا	٥٦	٠,٥	التشيك	٥٦٤	٥٤,٧
	بلغاريا	٧٤٣	٧٢,١	تركمانيا	١	٠,١	لتونيا	٩٥	٩,٢	سلوفكيا	٤٧	٤,٥
	بولندا	٣٠٨	٢٩,٩	كازاخستان	٣٣	٣,٢	الصرب	١٧	١,٦	فنلندا	٧٤	٧,١
	تركيا	٨١٦١	٧٩٢,٢	اذربيجان	١٦	١,٥	كرواتيا	٥٣	٥,١	اسبانيا	٤٦٣	٤٤,٩
	رومانيا	٥١٢	٤٩,٧	روسيا البيضاء	٣٨	٣,٦	سلوفينيا	٥٦١	٥٤,٤	البرتغال	٨٥٦	٨٣,١
	قبرص	١٥٦١	١٥١,٥	مولدافيا	٣	٠,٢	البوسنة والهرسك	١٦	١,٥	الدنمارك	٨٥	٨,٢
	السويد	١٧٢	١٦,٦	المملكة المتحدة	٥٦٣٩	٥٤٧,٤	بلجيكا	٣٦٣٢	٣٥٢,٥	فرنسا	٤٦٤٤	٤٥٠
	النرويج	١١٢	١٠,٨	ايرلندا	٣٦٩	٣٥,٨	المانيا	٣٥٢٣	٣٤٢	مالطا	٧٥٥	٧٣,٢
	النمسا	٧٣	٧,١	ايطاليا	١٢٧٤٤	١٢٣٧,١	سويسرا	٣٤٩	٣٣,٨	هولندا	١٥٧٥	١٥٢,٨
قارة أمريكا الشمالية	الولايات	٣٢٥٤	٣١٥,٨	المكسيك	٥٤٣	٥٢,٧	كندا	٥٦٣٧	٥٤٧,٢	كوستاريكا	٧٤	٧,١
	الدومنيكان	٧٤	٧,٢	جوانيمالا	٩٣	٩	كوبا	١٩	١,٨			
قارة أمريكا الجنوبية	الارجنتين	٣٥٣	٣٤,٢	باراجواى	١٧	١,٦	بيرو	٣١	٣	فنزويلا	١٨	١,٧
	اوروجواى	٤٥	٤,٣	البرازيل	١٠٠٣	٩٧,٣	شيلى	٣٨٦	٣٧,٤	كولومبيا	٩٤	٩,١
	اكوادور	١٦	١,٥	بنما	٣٢	٣,١	توباجو	٢	٠,١			
قارة أستراليا	استراليا	١٠٧	١٠,٣	كوينزلاند	١٧	١,٦						
إجمالى الدول المذكورة بالجدول	١٤٧٣٠٦											

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٦م .

ملحق رقم (٢) : الهيكل الصناعى للصادرات الصناعية المصرية

" طبقاً للهياكل الصناعية "

الصناعات	الهياكل الصناعية	القيمة بالمليون جنيه
الصناعات الغذائية والمشروبات	خضر وفواكه محفوظة جبن أبيض	٤٦٣٩ ٤٥٩٠
الجملة		٩٢٢٩
صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود والأحذية	مفروشات وستائر سجاد وأغطية أرضيات أسلاك وحبال ملابس جاهزة خيوط من قطن	٥٠٧٧ ٥٩٢٠ ٩١٤٦ ١٤٤٩١ ٦٧١٢
الجملة		٤١٣٤٦
الصناعات الكيماوية والأدوية ومستحضرات التجميل والعقاقير الطبية	ورق ومصنوعاته لدائن ومصنوعاتها يوريا ومخاليط يوريا أدوية مصنوعات من لدائن كربون كحولات أحادية مشبعة	٤١٠٦ ١٠٠٧٤ ١٣٢٠٥ ٥٤٨٢ ٥٥٢٣ ٧٨٥٤ ٧٦٣٢
الجملة		٥٣٨٧٦
الصناعات المعدنية الأساسية	مصنوعات من نحاس حديد ومصنوعاته ألومنيوم ومصنوعاته ذهب وذهب مطلى بالبلاتين	٣٨٦٤ ١٣٢٧٣ ٥٧١١ ١٠٧٤٣
الجملة		٣٣٥٩١
صناعة مواد البناء والأخشاب والحراريات والزجاج والبللور	بلاط وترابيع خزفية زجاج ومصنوعاته أثاث من خشب	٤٨٣٨ ٣٩٥٨ ٥٧٣٦
الجملة		١٤٥٣٢
الصناعات الهندسية الكهربائية وغير الكهربائية	ماكينات وأجهزة ومعدات نقل	٣٧٨

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٦م .

تابع ملحق رقم (٢) : الهيكل الصناعى للصادرات الصناعية المصرية «طبقاً لدرجة التصنيع»

درجة التصنيع	الصادرات الصناعية	القيمة بالمليون جنيه
سلع نصف مصنعة	لدائن ومصنوعاتها	١٠٠٧٤
	ذهب وذهب مطلى بالبلاتين	١٠٧٤٣
	كحولات أحادية مشبعة	٧٦٣٢
	كربون	٧٨٥٤
	خيوط من قطن	٦٧١٢
	الإجمالى	٤٣٠١٥
سلع تامة الصنع	ملابس جاهزة	١٤٤٩١
	أسلاك وحبال	٩١٤٦
	حديد ومصنوعاته	١٣٢٧٣
	يوريا ومخاليط يوريا	١٣٢٠٥
	ألومنيوم ومصنوعاته	٥٧١١
	سجاد وأغطية أرضيات	٥٩٢٠
	جبن أبيض	٤٥٩٠
	أدوية	٥٤٨٢
	زجاج ومصنوعاته	٣٩٥٨
	مصنوعات من لدائن	٥٥٢٣
	خضر وفواكه محفوظة	٤٦٣٩
	أثاث من خشب	٥٧٣٦
	ورق ومصنوعاته	٤١٠٦
	مفروشات وستائر	٥٠٧٧
	مصنوعات من نحاس	٣٨٦٤
	بلاط وترابيع خزفية	٤٨٣٨
	ماكينات وأجهزة ومعدات نقل	٣٧٨
	الإجمالى	١٠٩٩٣٧

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٦م .

ملحق رقم (٣) : الهيكل السلعى للصادرات الصناعية المصرية

القيمة بالمليون جنيه

المجموعات	المجموعة الفرعية	قيمة صادرات مصر	٪ من إجمالى قيمة الصادرات
الباب ٠ : أغذية وحيوانات حية	منتجات ألبان	٤٥٩٠	٣
	خضر و فواكه	٤٦٣٩	٣
الباب ٣ : وقود معدنى وما يتصل بذلك من مواد	نفط ومنتجات نفطية ومواد متصلة بها	٧٨٥٤	٥,١
الباب ٥ : مواد كيميائية ومنتجات متصلة بها	مواد كيميائية عضوية	٧٦٣٢	٥
	منتجات طبية وصيدلية	٥٤٨٢	٣,٦
	أسمدة	١٣٢٠٥	٨,٦
	لدائن فى أشكال غير أولية	١٥٥٩٧	١٠,٢
الباب ٦ : سلع مصنوعة مصنفه أساساً حسب المادة	ورق ومصنوعات من ورق	٤١٠٦	٢,٧
	منسوجات	٢٦٨٥٥	١٧,٦
	مصنوعات معدنية لا فلزية	٨٧٩٦	٥,٧
	الحديد	١٣٢٧٣	٨,٧
	فلزات غير حديدية	١٦٤٥٤	١٠,٨
	مصنوعات فلزية أخرى	٣٨٦٤	٢,٥
الباب ٧ : الماكينات ومعدات النقل	ماكينات وأجهزة ومعدات نقل	٣٧٨	٠,٢
الباب ٨ : مصنوعات منوعة	الأثاث وأجزاؤه	٥٧٣٦	٣,٨
	ملابس جاهزة	١٤٤٩١	٩,٥
الإجمالى		١٥٢٩٥٢	١٠٠

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٦م .

ملحق (٤) أهم الدول المستوردة للأسمدة على مستوى العالم

أهم ١٠ دول	الكمية التى تستوردها الدولة بالطن	صادرات مصر من الأسمدة بالطن	نسبة مساهمة صادرات مصر
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٥٩٨١٥٦	٣٢١٥٢٤	٣,٧
البرازيل	٣٩١٩٨٥٤	٢٩٦٨٥٤	٧,٦
الهند	٣٤١١٧٠٠	١١٥٣٣٣	٣,٤
فرنسا	٢٦٥٣٤١٦	١١٤٨٠٥٤	٤٣,٢
تركيا	٢٠٤٩٤٥٧	٢٠٥٣٦٠	١٠
تايلاند	١٨١٢٧٩٨	٨٣٣	٠,٠٤
المانيا	١٧٣١٢٨٤	٥٢١١٨	٣
المكسيك	١٣٩٤٢٤٨	١٦٤٣٣	١,٢
استراليا الغربية	١٣٧٧٨١٥	١٦٤٢	٠,١
كوريا الشمالية	١٣٦٤١٢٦	٠	٠
إجمالى الدول العشرة	٢٨٣١٢٨٥٤	٢١٥٨١٥١	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٦م ، وزارة التجارة والصناعة ، قطاع نقطة التجارة الدولية ، تقرير التجارة الخارجية ، ٢٠١٦م

والموقع الإلكترونى لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، بيانات ٢٠١٦م

ملحوظة : الدول التى تم تظليلها بالجدول أهم عشر أسواق استيراداً للأسمدة من دول العالم لا تأتى ضمن أهم عشر دول تصدر إليهم مصر الأسمدة

ملحق (٥) أهم الدول المستوردة للأسمدة من مصر

أهم ١٠ دول	صادرات مصر من الأسمدة إلى الدولة بالطن
فرنسا	١١٤٨٠٥٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٢١٥٢٤
البرازيل	٢٩٦٥٥٤
إيطاليا	٢٩٠٤٥١
المملكة المتحدة	٢٧٠٢٤٨
أسبانيا	٢٥٥٣٦٥
تركيا	٢٠٥٤٦٨
اليونان	١٠٥٢١٤
بلغاريا	٦٥٨٢٣
بلجيكا	٦٣٥٥٩
الإجمالى	٣٠٢٢٢٦٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٦م ، وزارة التجارة والصناعة ، قطاع نقطة التجارة الدولية ، تقرير التجارة الخارجية ، ٢٠١٦م

المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربية

١. إبراهيم على غانم : صادرات الموالح المصرية إلى السوق العربية الخليجية دراسة فى جغرافية التجارة الخارجية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، سلسلة بحوث جغرافية ، العدد ١٣ ، ٢٠٠٦م .

٢. الأمم المتحدة ، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، شعبة الإحصاء ، إحصاءات التجارة الدولية ، ٢٠١٣م

٣. الأمم المتحدة ، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، شعبة الإحصاء ، التصنيف الموحد للتجارة الدولية ، ٢٠١٣م

٤. السيد السيد عبد الرحمن : الصادرات المصرية فى ظل تحرير التجارة الخارجية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، ١٩٩٣م .

٥. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، سنوات متفرقة .

٦. على أحمد هارون : أسس الجغرافية الاقتصادية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠م

٧. فتحى السيد التونى : خدمات نقل البضائع وأثرها على تنافسية الصادرات المصرية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، ٢٠٠٥م

٨. محمد محمود إبراهيم الديب : الصناعات الغذائية فى مصر تحليل فى التنظيم المكانى والتركيب والأداء ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٩م .

٩. معهد التخطيط القومى : تقارير متابعة وتقييم الخطط الخمسية لتنمية الصادرات المصرية، ٢٠١٢م

١٠. محمد خميس الزوكة : اتجاهات التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية ، العدد الثامن، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٧٥م

١١. نفين حسين شمت : الصادرات الصناعية المصرية وتحديات العولمة ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ٢٠٠٤م

١٢. وزارة التجارة والصناعة ، استراتيجيى تنمية التجارة والصناعة (٢٠١٦/٢٠٢٠م) ، ٢٠١٥م .

١٣. وزارة التجارة والصناعة ، قطاع البحوث الاقتصادية والمعلومات ، التجارة الخارجية المصرية والعالمية ، سنوات متفرقة .

١٤. وزارة التجارة والصناعة ، قطاع نقطة التجارة الدولية ، تقرير التجارة الخارجية ، سنوات متفرقة .

١٥. وزارة النقل ، قطاع النقل البحرى ، مؤشرات أداء الموانىء ، ٢٠١٦م

ثانياً : المراجع غير العربية

1. Bardhan , Pranab « International trade, growth, and development : essays « Malden , M A , 2003 .

2.Balassa , B , « Changing patterns in foreign trade and payment « John Wiley , New York , 2000

3. Greenaway, David « International trade policy : from tariffs to the new protectionism « England-London , 1983 .

4. Hanafy, Khaled " The Egyptian export puzzle : disappointing response to policy reform " Scientific Journal of Research and Foreign Trade , Egypt , 2008 .

5.Leonard,Gomes " Foreign trade and the national economy : mercantilist and classical perspectives " Hampshire , Basingstoke , 1987

6. Samiha Fawzi " industrialization barrires to egyptian exports " center for economic and financial and studies , 2002 .

7. Samiha Fawzi , " Globalization and firm competitiveness in the middle east & north Africa region , the world bank , Washington ,2004

8. Thoburn, John T " Primary commodity exports and economic development England-London ' 1977

9. World bank ' World development reports ' 2016

10. World bank ' Arab republic of Egypt ; current economic situation and economic reform program ; ' 2016'